من جهة عدم الحكم بانه مع الضمير جملة واما في صلة الموصول فانما حكم
بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة
لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل اي قايم مع الضمير معاملتها اي الجملة في البنا
حتى اعرب في نحو رجل قايم ورجلا قايما ورجل قايم والحاصل انه لما كان متضمنا
للضمير وتشابها للخالي عنه روعيت فيه الجهتان اما الاولى فبان جعل قريبا
من هو قام في التقوى واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البنا
فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قايم من زيد قايم بنا على شبهه بالخالي
لوجب الا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قايم
ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا
جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله
في المفتاح واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جعل تابعا
لعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله
قال المصنف معناه اتبع عارف عرف في الافراد اي اذا اسند الى الظاهر
مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا طائل تحته لهم
الكلام ومما يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير
اذا استعملا على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت
لا تبخل وانت تجود وفي الايجاز مثل الامير حمل على الادهم والاشهب وغيري
باكثر الناس ينخدع اي الامير حمل وانا لا انخدع والاول كناية عن ثبوت الفعل
او نفيه عن المخاطب بل عن من اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن
يشبه مشبهه ومن هو على اخص اوصافه او نفي عنه واريد ان من كان على الصفة
التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل كذا او لا يفعل
كذا لزم الثبوت لذاته او النفي عنها بالطريق الاولى والثاني كناية عن
ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في النفي وعن سلبه عنه في الايجاب
لانه اذا نفي الجود عن غير المخاطب مثلا ثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود
لا بد له من محل يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع للغير قصدا الى ان انا

سوى المتكلم يتصف بالانخداع لزم سلب الانخداع عن المتكلم فيهما في عدم الانخداع لا غير في الجملة
لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما قد استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد به
ثبوت الفعل او نفيه لانسان مماثل او مغاير لمن اضيف اليه كما في قولنا مثلك
لا يوجد يحقق له غيري جنى وانا المعاف فيكم فكانني سبابة المتندم فان التقديم
ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى والى هذا اشار بقوله من غير ان اريد
تعريض بغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له
او غير مماثل وقوله من غير معناه حال كونه ذلك القول او الكلام ناشيا من غير
ان اريد التعريض اي لم ينشا من ارادة التعريض كما يقول ضربني من غير ذنب
اي ضربا لم ينشا من ذنب كما ان قولك غيري فعل كذا معناه انا لم افعله
فهذا مقام اخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلتزم فيه من قلتم نبه
له لكونه اي يرى تقديمه كاللازم لكون التقديم اعون على المراد
بهما اي بهذين التركيبين لانهما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم واثبات
الحكم بطريق الكناية ابلغ لما سيجي والتقديم لكونه مفيدا للتقوي اعون
على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة
الشيخ في دليل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز
التاخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم
لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام
وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدا على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى
وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما لو قلت يفعل كذا مثلك
او غيرك رايت كلاما مقلوبا من جهته ومغيرا عن صورته ورايت اللفظ قد نبا به
عن معناه ورايت الطبع يابى ان يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل
على المسند المقرون بحرف النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم
عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي
القيام عن كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان
فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)